مجلة السودان العالمية للبحوث
INTERNATIONAL JOURNAL OF SUDAN RESEARCH

V11 • N1 • 2021 | 2021 • العدد 1 • المجلد 11

IJSR is abstracted and indexed by: ABI/Inform (ProQuest), Cabell's Directory of Publishing Opportunities, Crossref, British Library and by most top universities across the world such as Oxford, Harvard, Cambridge, etc.

تنشر بالتعاون مع المنظمة العالمية للتنمية المستدامة ومعهد الشرق الأوسط للاقتصاد المبني على المعرفة لندن، المملكة المتحدة.

رقم الإيداع بالمكتبة البريطانية
ISSN: 2042-6003 (PRINT), 2042-6011 (ONLINE)

www.sudanknowledge.org

sudanknowledge.org
sudan_knowledge
sudan knowledge
sudan knowledge - منصة السودان للمعرفة

Sudan Knowledge
منصة السودان للمعرفة

MEKEI
Middle Eastern Knowledge Economy Institute
معهد الشرق الأوسط للاقتصاد المبني على المعرفة

WASD
WORLD ASSOCIATION FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

مجلة السّودان العالميّة للبحوث
INTERNATIONAL JOURNAL OF SUDAN RESEARCH
V11 • N1 • 2021 | 2021 • العدد 1 • المجلد 11

مسببات التضخم في السودان

CAUSES OF INFLATION IN SUDAN

2021-2012

WASD
WORLD ASSOCIATION FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT
MEKEI
Middle Eastern Knowledge Economy Institute
معهد الشرق الأوسط للاقتصاد المبني على المعرفة
Sudan Knowledge
منصة السودان للمعرفة

مسببات التضخم في السودان

CAUSES OF INFLATION IN SUDAN

2021-2012

د. قاسم الفكي علي جاد الله

أستاذ الاقتصاد المشارك
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية،
قسم الاقتصاد التطبيقي

Drgasim1363@gmail.com

المستخلص

ركزت الدراسة على تحليل ظاهرة التضخم في السودان خلال (2012-2021)، بغرض الإجابة على التساؤل المتعلق بماهية وطبيعة هذه المشكلة بغية تحديد جذور مسبباتها من أجل اقتراح معالجات فاعلة لها. لتحقيق ذلك، وضعت الدراسة فرضية تشير إلى أنّ التضخم في السودان ظاهرة مفتعلة بمسببات التدخلات الحكومية بالسياسات والقرارات الاقتصادية وليس لأسباب طبيعية ناتجة عن تلقائية التفاعل بين عناصر قوى السوق (الطلب/العرض). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي اعتماداً على معلومات المصادر الثانوية المدعمة بملاحظات الباحث. اعتبر العام 2012م سنة أساس لأسعار السلع التي تم اختيارها بهدف مقارنة التغيرات التي حدثت في أسعارها في السنين اللاحقة بمسببات السياسات والقرارات المتخذة خلالها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ التضخم في السودان ظاهرة مفتعلة بمسببات سياسات وقرارات التحرير التي اتخذتها الحكومة في فترة الدراسة. وعليه، اقترحت الدراسة إلغاء سياسة التحرير وتجميد قراراتها قدر المستطاع وذلك بمبررات ثبات فشلها

وانعكاساتها السالبة على معدلات التضخم المفضية إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وصعوبة الحصول على الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم. لذلك، يمكن استبدالها بنموذج الاقتصاد الاجتماعي النابع من الوطنية الحقة المسنودة بالقيم المجتمعية الراسخة، من أجل اتخاذ قرار حاسم بالاعتماد على الذات للتحريك الشامل للموارد القومية لتحقيق الزيادات المتصلة في الإنتاج والإنتاجية في أبعاد الكم والكيف والنوع وفي شتى المجالات لتحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول للتنمية الشاملة المستدامة لاستيفاء ضرورة الرفاه المجتمعي للجميع وفي أوجز فترة زمنية ممكنة.

الكلمات المفتاحية

التضخم، المسببات، التحرير، القرارات، المؤشرات، المعالجات

ABSTRACT

The study focused on analyzing the phenomenon of inflation in Sudan during (2012-2021), with the objective to answer the question pertained to the definition and nature of this problem in order to determine its root causes and suggest effective remedies for them. To realize this, the study puts forth a hypothesis indicating that inflation in Sudan is a contrived phenomenon caused by direct governmental intervention with policies and economic decisions and not due to natural reasons stemming out of normal interaction between components of market forces (demand /supply). The study used descriptive, analytical and historical methods depending on data from secondary sources supplemented with researcher's observations. The year 2012 was considered as a base year to compare the changes in the prices of the selected commodities that took place in the subsequent years due to the impact of policies and decisions carried out during the stated period. Finally, one of the important findings ascertained by the study is that inflation in Sudan is a contrived phenomenon caused by liberalization decisions that have been implemented by the government during the study period.

Therefore, the study suggested the abolishment of liberalization policy and freezing its related decisions as much as possible on the ground of its proved failure and negative implications in terms of sustained increments in rates of inflation leading to economic instability and difficulty in obtaining the basic needs of decent living.

Hence, the liberalization policy needs to be substituted with a model of social economy stemming out of real nationalism backed up by social values in order to take a firm decision of self-reliance to moblise fully the national local resources for sustained increments in production and productivity in terms of quantities, qualities and varieties, widely in various fields for realisation of self-sufficiency and attainment of comprehensive sustainable development to fulfill the necessity of social welfare for all in the shortest possible period of time.

key words

inflation, causes, liberalization, decisions indicators, remedies

توطئة

أضحى التضخم في السودان مهدداً اقتصادياً بل كارثة اجتماعية تضرب بقوة في جذور الأمن القومي واستقرار الأمة ونهضتها الشاملة المرجوة، لذا، ينبغي على الباحثين، المفكرين، التنفيذيين، السياسيين وعامة المواطنين الانتباه إلى خطورة الظاهرة وإيلائها اهتماماً متزايداً بتحليلها وتحديد مسبباتها ووصف معالجة عملية وتطبيقية لكل مسبب ليتكامل ذلك في منظومة حلول جذرية تتسق مع منظومة المسببات ومن ثم استحداث واستخدام جميع الوسائل والأدوات الممكنة والقانونية لفرض هذه المعالجات في الواقع العملي (وبحزم وحسم شديدين)، وصولاً للتخفيف من حدة الظاهرة عاجلاً ومعالجتها جذرياً آجلاً، لأنّ التضخم يجعل البيئة الاقتصادية غير مواتية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المستدامة وبلوغ الأمان المعاشي للناس عامة، لذا، يزداد الواقع الاقتصادي سوءً وتعقيداً يوماً بعد يوم وتتسع دائرة شعور الإحباط وسط جمهور المواطنين لضيق فسحة الأمل لغدٍ أفضل في بيئة مستقرة تتحقق فيها النهضة التنموية الشاملة للبلاد وفي مدى زمني قصير ومعلوم.

الإطار المنهجي

التزايد المستمر في أسعار السلع مطلقاً والتصاعد المضطرد في معدلات التضخم في فترة الدراسة[1] رغم الوعود المسبقة بتقديرات تخفيضها في الموازنات السنوية في الفترة[2] ما يضع علامة استفهام لسؤال مهم ينتظر إجابة مفاده، ما طبيعة ومسببات ظاهرة التضخم في السودان والمتمثلة في الارتفاع المتسارع والملموس في أسعار جميع السلع والخدمات في واقع ضعف عام في القوة الشرائية للأجور وفقدانها لقوتها الشرائية عبر الزمن لثباتها النسبي؟ هل يمكن أن نعتبر الظاهرة نمطاً سلوكياً مرتبطاً بتفاعل قوى السوق (العرض والطلب)؟ أم أن التضخم في السودان ظاهرة مفتعلة بمسببات ومتغيرات غير سلوكية تعمل في الاتجاه المعاكس للنظرية الاقتصادية؟ فإن كان ذلك كذلك، ما مقترحات المعالجات الناجعة لهذه الظاهرة الضارة بالاقتصاد والمجتمع على السواء؟.

لإجابة هذه التساؤلات تبلورت فكرة البحث في هذه الظاهرة بعمق وتركيز، لتحديد طبيعتها ومسبباتها وتقديم مقترحات معالجة عملية لها، وضعت الورقة فرضية أنّ التضخم في السودان ظاهرة مفتعلة لا تتفق في جل جوانبها مع تحليلات ومعالجات النظرية الاقتصادية المرتبطة بتلقائية التفاعل بين قوى السوق (العرض والطلب) وبذلك هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم في السودان لتحديد طبيعتها ومسبباتها وتقديم مقترحات معالجات فاعلها لها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام لبلوغ التنمية الشاملة المرتجاة. استخدمت الورقة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي بالاعتماد على معلومات المصادر الثانوية المتاحة والمسنودة بملاحظات الباحث وتم تحديد العام 2012م كسنة أساس لمقارنة نسب التغيرات التي حدثت لأسعار السلع في الفترات اللاحقة لتطبيق قرارات التحرير وذلك لمجموعة العشرين سلعة التي تم اختيارها، بغية التأكد من المسببات الرئيسية للظاهرة واقترح معالجات مناسبة لها.

حدود الدراسة

كما أشير عاليه فإن الدراسة حددت العام 2012م كسنة أساس بالتركيز على الأعوام 2014، 2018 و2020 والعام 2021م مع استثناء الأعوام 2013، 2015، 2016، 2017 والعام 2019م باعتبارها أعوام لم تتخذ فيها قرارات اقتصادية جوهرية وذات تأثير كبير على الحركة الاقتصادية الكلية كما حدث في الأعوام التي انحصرت فيها الدراسة وتم التركيز فيها على معدلات التضخم وأسعار بعض السلع وتأثيرات التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية والأجور وتكاليف المعيشة.

الإطار النظري

التضخم كظاهرة اقتصادية يمثل الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار فهي بذلك ظاهرة سلوكية تتوافق مع تحليلات النظرية الاقتصادية وترتبط في مفهومها التفسيري والعلاجي علمياً وعملياً باقتصادات الدول الصناعية أو المتقدمة، ولكن هذا الفهم التفسيري والعلاجي يستخدم تجاوزاً في تفسير وتحليل بل ومعالجة ظاهرة التضخم في بعض الدول النامية (والسودان ليس استثناء) والذي تتصف ظاهرة التضخم فيه بالنمط غير السلوكي أو المفتعل[3].

عليه، لا بد من التمييز بين نوعين من التضخم الأول سلوكي يحدث بأسباب تلقائية بدون تدخلات مباشرة ومخطط لها مسبقاً والآخر غير السلوكي أو المفتعل بمسببات مقصودة ومخطط لها مسبقاً عبر السياسات والقرارات المصاحبة لها وتتخذ في الغالب بإصرار وبدون حسابات دقيقة لسلبياتها وايجابياتها، لأن النظرية الاقتصادية تساعد على التفسير والتحليل المنطقي للأنماط المنهجية أو السلوكية لظاهرة من الظواهر لوصف المعالجات لها وليس خلافها.

تصف النظرية الاقتصادية التفاعل بين قوى السوق (العرض والطلب) وتكوينها لقيمة المتغير التابع باعتبار قوى السوق عوامل مستقلة[4]، وهذا بمثابة اختصار وتبسيط وصفي بدون أي تعقيدات رياضية لنموذج النظرية الاقتصادية، ولكن خارج إطارها يتم عرض نموذج إجباري أو مجازي للنظرية بمتغيرات غير سلوكية (مفتعلة)، ومنها متغيرات توفيقية تحدد من قبل مؤسس المشروع مثل العمل ورأس المال في دالة الإنتاج ومتغيرات عارضة لا علاقة لها بقوى السوق مثل الرسوم والجبايات

القانونية وغير القانونية بمترتباتها الإيجابية والسلبية بالإضافة لإصدار النقود بدون غطاء أو ربطها بالناتج الكلي أو زيادة أسعار السلع التي تؤثر في تكاليف النقل والتكاليف الكلية للإنتاج بمبرر غياب منطق دعمها مثل الوقود (بنزين، جازولين، كهرباء، ماء غاز، دقيق... الخ)، بجانب وضع سياسات مالية ونقدية وتنفيذها بدون استشراف حسابي عميق ودقيق لمترتباتها ومآلاتها على أسعار مفردات السلع والخدمات والمستوى العام للأسعار وصعوبة الواقع المعيشي للناس لضعف القدرة الشرائية لغالبية المواطنين ومع ذلك يتم الاستمرار بلا رأفة بهم والدفع بالحركة الاقتصادية بإجمالها وتفاصيلها في اتجاهات معالجة إشكالات الاقتصاد الكلي وعجز الموازنات السنوية مع إغفال جوانب المعالجات الحقيقية والمناسبة للغالبية من الفقراء مثل: تزامن تطبيق القرارات بزيادات حقيقية وفاعلة في المرتبات وتقديم الدعم النقدي والعيني الكافي والمغطي للاحتياجات الضرورية لفقراء المجتمع ليمتص فعلياً الآثار السالبة للسياسات وقراراتها وليس الاكتفاء بدعم رمزي بأرقام لا تتسق وحجم الآثار السالبة المتسبب فيها بهذه السياسات، بجانب ذلك كله تجنب الاستثمار في المجالات التي تخدم حاجات الغالبية من الفقراء مثل السكك الحديد والنقل النهري الأقل تكلفة وأكثر فاعلية ومقابل ذلك التوسع في البنيات التحتية للنقل البري الأعلى تكلفة وأقل فاعلية، كل ذلك يجعل هذه المتغيرات تأخذ صفة المتغيرات التابعة.

عليه، فالظواهر السلوكية للتضخم والمرتبطة بالنظرية الاقتصادية تتصف عملية التفاعل فيها بالاستمرارية أو التماثل، أي أنها تحصل باستمرار وبنفس النمط أو الطريقة (عند التفعيل) ما يجعل ظاهرة التضخم في إطار الأنماط السلوكية للظواهر الاقتصادية، بينما نجد في الجانب الآخر أنّ العلاقات غير السلوكية تجعل المتغيرات المستقلة تابعة والمتغيرات التابعة مستقلة ويمكن تأكيد ذلك من خلال الإشارة إلى نظرية كمية النقود لفشر ونظرية كمبردج في كيفية تحديد كمية النقود والتي ينبغي أن تتحدد وفق حجم الناتج الكلي[5]، وهذا ما يندرج تحت الأنماط السلوكية، وبما أن كمية النقود في العلاقات غير السلوكية تحدد من قبل الدولة تكيفاً مع الواقع الاقتصادي والسياسي السائد وبصرف النظر عن الناتج الكلي[6]، فإن ذلك يعني عرض صورة مقلوبة لمتطلبات النظرية الاقتصادية، فتصبح بذلك القيمة الإسميّة للناتج الكلي المتغير التابع، وكتلة النقود في التداول هي المتغير المستقل والذي يحدد القيمة الإسميّة للناتج الكلي (المتغير التابع)، لذا، يصعب السيطرة على التضخم ما يجعل معدلاته تتصاعد وباستمرار وبذلك تعرض الصورة المقلوبة التي أشير إليها، هذا باختصار مآلات الأحوال الاقتصادية في أي بلد أو واقع اقتصادي لا يتم الالتزام فيه بربط حركية كتلة النقود بحركية الناتج الكلي، والسعي إلى إيجاد حلول فاعلة ومستدامة لمسببات التضخم، بل الاستمرار في التوسع النقدي وزيادة الإنفاق غير الإنتاجي واستخدام السياسات الاقتصادية (مالية ونقدية) للمعالجات السريعة والمؤقتة لعجز الموازنة العامة دون الاكتراث للآثار السالبة والأضرار البالغة والمترتبة عليها[7] اقتصادياً واجتماعياً، والمتمثلة في زيادة نسبة التضخم، عدم الاستقرار الاقتصادي، ضعف الإنتاج وحجم الناتج الكلي وضيق الأحوال المعيشية للأكثرية من السكان مسحوباً معها الانعكاسات والإفرازات المجتمعية السالبة في جانب فساد الأخلاق واهتزاز القيم. عليه، ستدعم لاحقاً البيانات المذكورة صحة الفرضية التي وردت في صدر المكتوب، بأنّ التضخم الاقتصادي في السودان ظاهرة مفتعلة ومتسبب فيها بعوامل محددة أو مسببات يمكن الإشارة إليها وتأكيدها بتحليل مختصر للجوانب التالية:

1/ النقل البري، ويسهم بالقدر الأكبر في التكاليف الإنتاجية وتتراوح ما بين 40٪ في العاصمة وما جاورها وأكثر من 150٪ في الولايات الطرفية ما يجعل الحياة المعيشية طاردة في الولايات وجاذبة نسبياً في العاصمة ما يؤثر سلباً على الإنتاج القومي ومطلوب المعالجة الجذرية للمشكلة الاقتصادية.

2/ ضعف القدرات الإنتاجية المحلية ويتضح ذلك جلياً من الميزان التجاري في كم الصادرات وكم الواردات والفجوة الكبيرة بينهما وينعكس ذلك باستمرار في العجز المتزايد في الميزان التجاري وميزان المدفوعات من (الجدول 1) ولمزيد من التفاصيل مطالعة تقارير بنك السودان في فترة الدراسة.

3/ ضعف التخطيط الاقتصادي والذي تؤكده مؤشرات نتائج الأداء على الأرض والتي لا تتسق مع ما خطط له مسبقاً على الورق من سياسات ومتعلقاتها من القرارات.

4/ المضاربات والاحتكارات والوسطاء في الإطار الرسمي وغير الرسمي ما يعتبر مسبب رئيس للتزايد المستمر في التكاليف، وأسعار السلع والخدمات وظهور الأزمات.

5/ السياسات الحكومية والزيادات المضطردة في عرض الكتلة النقدية والزيادات الكبيرة في رسوم الخدمات والضرائب على القطاعات الإنتاجية والخدمات مطلقاً.

6/ الإشاعات وتناقل الأخبار الكاذبة ووجود فجوات زمنية ما بين اتخاذ القرارات وموعد تنفيذها.

7/ قرارات التحرير الاقتصادي في فترة الدراسة والمتمثلة في التالي:

- رفع الدعم عن الوقود في 2013م بنسبة 50٪.
- زيادة الدولار الجمركي في 2017م من 6.9 جنيه إلى 18 جنيه وتخفيضه لاحقاً بقدر طفيف إلى 15 جنيه.
- السحب التدريجي للدعم عن الدقيق وتصغير حجم الخبز وزياده سعره، حيث كان في العام 2012م خمسة قطعة خبز بمبلغ 1 جنيه، وبدأ يتناقص حتى وصل في العام 2020م لتصبح الواحدة بجنيهين بنسبة زيادة في السعر بلغت 100٪ وأخيراً في مطلع العام 2021م اتخذ قرار البيع بالوزن وحدد سعر الكيلو الواحد بمبلغ 50 جنيه ولكن تغير الحال فجأة وبدون مبررات منطقية بعدم تنفيذ المخابز لقرار البيع بالكيلو وبدون صدور قرار رسمي بإلغائه، ومع ذلك أصبح الخبز المدعوم نادراً ولا يحصل عليه فقراء المجتمع الا بشق الأنفس وسهر الليالي فعمت الصفوف جل المخابز وذات قطعة الخبز بحجمها السابق والتي كانت بجنيهين قبل قرار البيع بالكيلو غدت بين عشية وضحاها بخمسة جنيه وبذا ظل قرار الوزن حبراً علي ورق ومرجع ذلك كله لغياب المراقبة والمتابعة ومعاقبة المخالفين، فقلّت الكميات المنتجة من الخبز

المدعوم لقلة ربحيته، بينما في الجانب الآخر انتعش سوق الخبز التجاري لربحيته الفاحشة، لذا توفر نسبياً وتتراوح سعر القطعة منه ما بين 10 جنيه إلى 25 جنيه وذلك وفق تفاوت الجودة والمستويات المعيشية للمناطق الجغرافية لمساكن القلة من المقتدرين مادياً، فمن للسواد الأعظم من فقراء البلاد رعايةً وحفظاً لحقوقهم؟.

- تعديل سعر الصرف الرسمي في 2018م من 23 جنيه للدولار إلى 47.50 وبعدها لاحقاً إلى 55 جنيه للدولار.
- زيادة تعريفة الكهرباء والمياه وبنسبة تجاوزت 100٪ في العام 2018م وزيادة أخرى مطلع هذا العام 2021 بلغت 600٪.
- قرار زيادة سعر أسطوانة الغاز المنزلي من 15 جنيه إلى 70 جنيه في العام 2018م وإلى 200 جنيه في العام 2020م وبلغ سعرها الرسمي، حالياً في 2021م مبلغ 450 جنيه كحد أدنى ويتجاوز سعرها 1500 جنيه حسب بعد المسافات عن العاصمة.
- تحرير الوقود جزئياً وبيعه تجارياً، وبزيادة تجاوزت 400٪، البنزين بسعر 128 للجالون والجازولين بسعر 103 جنيه للجالون والقرار الأخير بزيادة المدعوم إلى الضعف وغير المدعوم لأربعة أضعاف ليصبح سعر الجالون 250 و540 جنيه على التوالي وسحب المدعوم أخيراً ليصبح السعر محرراً بالكامل للوقود بشقيه.
- زيادة أجور العاملين بالخدمة العامة وبمعدل ٪ 569.
- قرار تعويم سعر صرف الجنيه الرسمي من 55 جنيه للدولار إلى 375 جنيه للدولار وذلك قياساً على سعر الصرف الموازي المتجاوز مبلغ 400 جنيه للدولار.
- قرار زيادة الدولار الجمركي من 15 إلى 20 جنيه.
- قرار زيادة الدولار الجمركي من 20 إلى 28 جنيه.
- قرار زيادة الوقود بشقيه البنزين من 127 جنيه إلى 150 جنيه للتر ليصبح الجالون بمبلغ 675 جنيه والجازولين من 115 جنيه للتر إلى 125 جنيه للتر ليصبح الجالون بمبلغ 565.5 جنيه.
- اتجاهات التصديقات للاستثمارات الأجنبية والوطنية وتمركزها وتركيزها على الجوانب غير الضرورية مثل الخدمات غير الأساسية وسلع الترف لا السلع الضرورية.

كل هذه المسببات يأتي على قمتها التحرير وأعراضه، فأدت بأثرها التجميعي إلى تراجع عام في جل المؤشرات الاقتصادية الكلية وباستمرار عبر الزمن طيلة فترة الدراسة ولتأكيد ذلك يمكن إلقاء نظرة فاحصة على محتويات الجدول أدناه [8].

جدول رقم (1)

أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة 2012-2021م.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021 (الموازنة)
الانفاق العام (مليون جنيه)	29,608.7	40,111.1	55,223.0	60,866.8	68,989.3	90,099.5	163,058.0	205.6	641.3	1021.8
الايرادات العامة (مليون جنيه)	22,168.1	34,311.4	51,214.9	54,499.8	57,864.8	77,053.0	124,946.0	164.8	568.3	938.2
الفائض/العجز (مليون جنيه)	(7,440.6)	(5,799.7)	(4,008.1)	(6,367.0)	(11,124.5)	(13,046.6)	(38,112.0)	46.2	73	-83.6
الفائض/العجز كنسبة من الـ GDP	-3.1	-1.7	-0.9	-1.1	-1.7	-1.7	-3.1	-3.5	- 4.9	-1.4
الاستدانة من بنك السودان (مليون جنيه)	2,000.0	2,375.5	2,240.0	3,500.0	5,400.0	9,000.0	15121.0	24425.8	58830	1.551.6
الصادرات (مليون دولار)	4,066.5	4,789.7	4,453.7	3,169.0	3,093.6	4,100.4	3,484.7	3,972.97	4.14	1.3.8
الواردات (مليون دولار)	8,122.7	8,727.9	8,105.9	8,368.0	7,491.1	9,133.7	7,850.1	9,192.77	7.36	4.4
الميزان التجاري (مليون دولار)	4,056.2-	3,938.2-	3,652.2-	5,199.0-	4,397.4-	5,033.3-	4,056.2-	5,219.8	3,220. 0	-
الميزان الكلي (الأصول الاحتياطية) مليون دولار	-24.1	-17.6	-3.3	-38.4	-18.7	-28.8	-25.5	-12.38	-26.2	-83.6
عرض النقود (مليون جنيه)	58663.3	66,445.7	77,739.0	93,642.6	120,800. 1	203,367.5	430,786.0	689,598	1.196.3	1.551.6
نمو عرض النقود %	40.2	13.3	17	20.5	29	68.4	111.8	60	50	29.7
معدل التضخم %	35	37.1	36.9	16.9	17.7	32.6	63.3	50.99	269.33	%.330
متوسط سعر الصرف الرسمي	4.40	5.69	7	6.01	6.59	6.99	24.35	47.76	55	375
سعر الصرف الموازي	5.50	7.20	8.90	10	12	18	48.20	62	145	400
الناتج المحلى الإجمالي (مليون جنيه)	270,926.8	282,833. 7	290,411. 2	308,977. 4	314,657. 9	332,400.0	324,640.0	160,729.5	279.9	5958.2
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي %	0.58	4.39	2.68	4.91	4.70	4.28	-2.3	-1.3	-4.9	-1.0
عدد السكان (مليون نسمة)	35.05	36.16	37.29	38.43	39.59	40.78	41.98	42.00	43	44.5
متوسط دخل الفرد بالجنية	6,944.7	8,410.31	12,013.9 0	12,732.6 4	16,862.0 3	18,965.4	29,271.6	37,205.9	46,736.7	-
% معدل البطالة	18.7	20.7	22.7	25.3	28.5	32.1	35	36	43.2	38

المصدر: أعداد الباحث من التقارير المتاحة لوزارة المالية وبنك السودان المركزي للفترة، وموازنة العام 2021م.

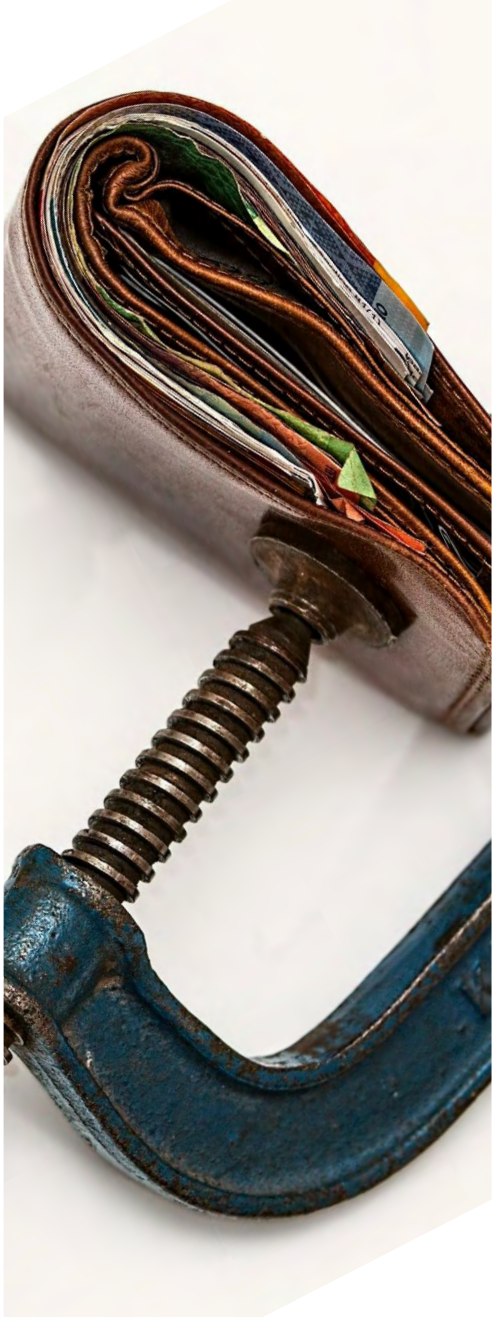

بالوقوف على الجدول (1) أعلاه تحليلاً يلاحظ التذبذب والتراجع الكبير في كل المؤشرات الاقتصادية الكلية الواردة في الجدول حيث استمر العجز في الموازنة طيلة فترة الدراسة، ففي العام 2012م كان 7.440.6 مليون جنيه، قفز في العام 2019م إلى 46.200 مليون جنيه بزيادة بلغت أكثر من 7 أضعاف، ما كان سبباً رئيساً في الاستدانة المستمرة من البنك المركزي لمقابلة هذا العجز المتواصل، حيث كانت الاستدانة في العام 2012م فقط 2000.0 جنيه ارتفعت إلى 24425.8 جنيه في العام 2019م وبزيادة بلغت 7 أضعاف، وأكد أيضاً الضعف في أداء المؤشرات الكلية العجز المتواصل في الميزان التجاري حيث كان في العام 2012م سالباً بقدر -24.1 وتواصل سالباً في كل الأعوام اللاحقة حتى بلغ في العام 2018م معدل سالب -25.5 وواصل في ذات الاتجاه السالب حتى العام 2019م والعام 2020م بقدر معدل سالب تجاوز ما كان عليه في السابق، حيث تدهورت العملة الوطنية وزاد مقابل المطلوب منها لصرف الدولار من 3.56 العام 2012م إلى 55 جنيه في للعام 2020م أي تضاعف 15 ضعف وبنسبة زيادة بلغت 1500٪ مقابل الدولار الأمريكي وأخيراً وبعد تنفيذ قرار تعويم الجنيه في العام الجاري 2021م أصبح سعر الصرف 375 جنيه للدولار بزيادة بلغت اكثر من 6 أضعاف مقارنه بالسعر السائد

قبلها، بينما زاد معدل سعر الصرف الموازي للدولار من 5.50 في العام 2012م لإكثر من 400 جنيه في العام الحالي 2021م بمعدل زيادة تجاوزت 72 ضعف، وبنسبة زيادة بلغت 7272 ٪، في الجانب الآخر ظل عرض النقود في تصاعد حيث زادت الكتلة النقدية من 58.663 إلى 1.551.6 مليون جنيه أي تضاعفت بأكثر من 26 ضعف، فانعكس كل ذلك سلباً على نسب التضخم السنوي حيث زاد التضخم من 35.6 ٪ في العام 2012م إلى 341.78 ٪ لشهر مارس للعام الجاري 2021م[9] بنسبة زيادة بلغت أكثر من 9 أضعاف وسيأتي لاحقاً التفصيل في مسببات ومترتبات هذا التصاعد المتسارع وغير المسبوق للظاهرة.

أخيراً تجمع كل هذا التأثير وانعكس سلباً على الأداء التنموي العام، حيث أظهر الناتج الإجمالي زيادات موجبة ولكنها تضخمية في طبيعتها وليست حقيقية، وقد اتسقت وتوافقت تماماً مع الزيادات التي حدثت في الأسعار وفي الكتلة النقدية والتي أشير إليها آنفاً، ويتضح ذلك جلياً من الجدول للفترة من 2012م حتى 2017م، بعدها ظهر الأثر السلبي الكبير والملموس لقرارات التحرير الاقتصادي المتتابعة والتي اتخذت في الفترة ما بين العاملين 2018م و2021م، حيث بدأ التراجع الواضح في الأداء التنموي من خلال معدل نمو الناتج الإجمالي والذي تحول من الموجب التضخمي حتى العام 2017م إلى السالب الكارثي في العامين 2018م و2019م والعام 2020م وسيتبعها في ذات الاتجاه السالب وبنسبة غير مسبوقة تاريخياً من السوء قياساً على نتيجة الأداء الاقتصادي للربع الأول للعام الجاري 2021م، وذلك بمؤشرات تقديرات الموازنة التي لا تتسق مع جل ما يحدث حالياً في واقع الأداء الاقتصادي والحياتي للناس من نتائج سلبية معايشة من قبل الجميع.

لذا، فإنّ ظاهرة التضخم المتسبب فيها بالعوامل أعلاه مجتمعة وبمؤشراتها البينة من الجدول رقم (1) هي في الواقع معوق للتنمية الاقتصادية ونهضة الأمة السودانية وقدرتها على معالجة المشكلات وتوفير المتطلبات الحياتية من السلع الضرورية وباستمرار واستقرار في عرضها وأسعارها وتحسين المستوي المعيشي للغالبية من المواطنين ويتضح ذلك جلياً من خلال التحليل العميق للحقائق الرقمية للاتجاه العام المتزايد للتضخم في السودان (2012-2021)، وفق الجدول أعلاه وصولاً لتأكيد وتثبيت مسبباته المذكورة وما ورد من تفاصيل في المقدمة والإطار النظري عاليه، وسيدعم ما ذهبنا إليه من المترتبات السالبة على أسعار السلع التحليل الذي سيستعرض لاحقاً في قادمات السطور ولكن بعد وقفه تحليله مع القرار الأخير لتعويم الجنيه والمتوقع منه.

قرار تعويم الجنيه

تعويم الجنيه وتحديد السعر الرسمي قياساً على السوق الموازي العشوائي ليبلغ سعر الشراء الرسمي للدولار الواحد 375 جنيه بدلاً من 5 جنيه[10] أحدث وسيحدث بالتأكيد هذا التعويم المتسرع للجنيه أثر سلبي كبير وعميق في الحاضر والمستقبل وسينعكس سلباً على امكانية حصول جلّ المواطنين على احتياجاتهم الاستهلاكية المتعددة وسيؤثر سلبياً على النشاط الكلي للاقتصاد القومي حيث من الراجح أن يفضي إلى ركود اقتصادي عميق سيتبعه انكماش واسع في الأداء الاقتصادي، وبما أنّ الاقتصاد السوداني يعتمد في توفير احتياجاته المحلية بنسبة تفوق ٪90 على الواردات[11]، فأنّ كل سلعة تستورد مثلاً بمبلغ دولار من الخارج تعادل تكلفة شرائها بالعملة المحلية مبلغ 375 جنيه مضافاً إليه حسابات التكاليف الأخرى، من شحن وجمارك وترحيل وهامش ربح فإنّ هذه السلعة سيكون سعر بيعها محلياً وبحد أدني يفوق 500 جنيه، وعليه، تصبح أسعار كل السلع المستوردة بمبلغ دولار وما فوق، تعرض للبيع محلياً بمضاعفات 500 جنيه وبذلك، تعتبر خارج الإمكانيات المادية لغالبية سكان البلد، أما الكارثة الكبرى والمنتظرة الحدوث حال أقدمت السلطات على اتخاذ قرار تحرير الدولار الجمركي بدون عمل دراسات علمية عميقة للمترتبات (12) ومؤشرات ذلك قرارات الزيادات التدريجية في الدولار الجمركي والتي تمت حديثاً،

ومضافاً إليها أثر تعويم الجنيه يمكن من خلالهما استشراف المستوى العام لأسعار السلع المستوردة من الخارج للأسواق المحلية قياساً إلى ما أشرنا اليه عاليه، بالتأكيد فإن أسعار بيعها محلياً ستتجاوز القوة الشرائية لجل المواطنين وبخاصة أصحاب الدخول المحدودة ومتلقي الأجور من العاملين في الخدمة المدنية والذين تحققوا تماماً حالياً من إحساس الفرح الكاذب والمؤقت الذي تذوقوا حلاوته تجريبياً في الفترة الأولى للزيادات التي تمت في الأجور[13] وجذبها لاحقاً السوق من خلال الزيادات الكبيرة التي حدثت وما زالت تحدث في أسعار جميع السلع والخدمات وبوتيرة يومية تقريباً بدون بصيص أمل لتراجعها او زيادات متوقعة تتم في الأجور في المستقبل القريب والبعيد مع الفقدان المستمر لقوتها الشرائية وذلك كله بمسببات قرارات التحرير والتعويم، والتي أفضت إلى تلاشي الأثر الإيجابي للزيادات التي تمت في الأجور وقد تأكد الآن لجميع العاملين في القطاع العام حقيقة الكارثة التي حلت بهم من قرار الزيادات المجردة في الأجور بدون تزامنها مع حسابات الدراسات العلمية العميقة للسياسات وقراراتها لتفضي للاستقرار العام في الأسعار وتحقق ثمراتها بعد التطبيق ليطمئن الناس على صحتها ودعمها والصبر عليها.

إنّ الواقع المحلي الماثل في السودان بمعاناته التي يعيشها حالياً ضعفاء المجتمع جراء مترتبات قرارات التحرير والتعويم للعملة الوطنية مع الأخذ في الاعتبار فرضية صحة قراراتها والتي لا تتحقق إلا باستيفاء شروط الجاهزية المسبقة بمتطلباتها لتأمين نجاحاتها من خلال إجراء حسابات علمية عميقة ودقيقة مسبقة لجوانب السلبيات والإيجابيات وبمنطق علمي محسوب لتبريرها وإثبات صحة فرضيتها وبالأخص قرار تعويم الجنيه والذي جاء على غرار ما تم في جمهورية مصر العربية، ونحسب أنّ مصر بقاعدتها الإنتاجية والتصنيعية القوية وخياراتها الاستهلاكية الواسعة والمتاحة للجميع حسب مستويات دخولهم لا تشابه مطلقاً حقائق الواقع في السودان حتي يحاكيها فيما تفعل، ومع ذلك يتم التركيز بذات التشديد على تطبيق ذات السياسات وبالمزيد منها بدون ثمرات ملموسة ومعاشه من قبل الناس أو تقديم المعالجات الفاعلة والضرورية لمتطلبات الاحتياجات المعيشية لأكثر من 90 ٪ من السكان كمتضررين يعانون السلبيات المترتبة على القرارات المتخذة وفي حقيقة الحال الواقع والمتوقع من الافرازات الضارة التي تحرم جمهور الجوعى من احتياجاتهم الأساسية لتقاصر دخولهم عن مجاراة غول السوق بسبب الحالة التضخمية المتسبب فيها بالسياسات الحكومية، لذا يمكن القول وكرأيي شخصي أنّ عملية لتعويم للجنيه ستتم بنجاح ولكن بعدها حتماً سيواجه الأكثرية من ضعفاء

المجتمع الضيق المعيشي والحرمان من أساسيات الحياة الكريمة وذلك نتيجة إغراقهم في نزيف المعاناة وشظف العيش بمسببات السياسات!!!...

لتأكيد ما ذهبنا إليه عالية من رؤية ورأي، يمكن استعراض نتائج التحليل لعينة بعض السلع الاستهلاكية للوقوف على التأثيرات السلبية التي انعكست على أسعارها جراء القرارات الاقتصادية التي اتخذت وأفضت إلى تصاعد غير مسبوق في الأسعار للفترة من 2012م إلى 2021م والتي ستعرض بالتفصيل من خلال بيانات الجدول (2) :

تحليل أثر التضخم على مستوى أسعار السلع (2012-2021م)

لغرض التحليل كما ذكر آنفاً حدد العام 2012م كسنة أساس لأسعار بعض مجموعات السلع والخدمات التي تم اختيارها وذلك لمعرفة أثر السياسات التي وضعت وقراراتها التي نفذت بآثارها الممتدة عبر الزمن على أسعار السلع والخدمات في هذه المجموعات والمعدلات السائدة للتضخم، بتتبع النشرات الشهرية للجهاز المركزي للإحصاء[14] وبعد تطبيق قرار رفع الدعم عن الوقود بنسبة 50 ٪ يلاحظ أنّ معدل التضخم في السودان لشهر أغسطس 2014م بلغ 46.4 ٪، وأشارت المذكرة إلى أنّ الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات ارتفع في أغسطس بمقدار 4.9 مسجلاً 494.5 نقطة بينما كان في يوليو 471.4 نقطة ويعزى ذلك لتصاعد أسعار مكونات هذه المجموعة، حيث سجل التغير السنوي لأسعار هذه المجموعة 41.8 ٪ بينما سجلت مجموعة النقل أعلى ارتفاع في التغير السنوي للأسعار حيث بلغت نسبة الزيادة 101.20 ٪ وسبب هذه الزيادة هو الزيادة الكبيرة في أسعار مجموعة النقل بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل لوسائل النقل والمتمثلة في الوقود (بنزين، جازولين) والذي ارتفعت أسعارها بمسبب رفع الدعم الحكومي منه وبنسبة 50 ٪ في العام 2014 وتوالي تحريره بعدها حتي أكمل في مطلع العام الجاري 2021م بنسبة 100 ٪، وبذا غدا سعره تجارياً ما أدى إلى زيادة هائلة في تكاليف النقل ومعدلات التضخم والذي بلغ حتى فبراير الماضي كما أشير 341.78 ٪، بالتالي ارتفعت أسعار جميع السلع والخدمات المرتبطة بالنقل إنتاجاً وتوزيعاً وتسويقاً وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه في صدر الدراسة أنّ النقل ووسائله البرية يتولى كبر المساهمة السلبية في زيادة معدلات التضخم والزيادات الكبيرة في الأسعار خاصة وأنّ السودان يعتمد بصورة شبه كاملة على استيراد جل احتياجاته من الخارج وبعملات حرة، فنتج عن هذه السياسات واقع شبه الجمود في الحركة الاقتصادية والانتاجية

بالإضافة لاختلال كبير في الاستثمار الداخلي والخارجي وانخفاض ملحوظ في الإيرادات العامة متزامناً معها انخفاض غير مسبوق في قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية وغمر الركود التضخمي المتسارع جل النشاطات التنموية فأصبح النشاط الاقتصادي غير فاعل وظهرت حاله يمكن وصفها بمزيج يجمع ما بين الوفرة المتزامنة مع الشح في السلع والخدمات وغلاء أسعارها وعدم فاعلية الطلب عليها لضعف الدخول والأجور وفقدان العملة الوطنية لقوتها الشرائية وباستمرار وحدوث تلاشي تدريجي في القوة الشرائية للوحدات النقدية الصغرى (المعدنية: نصف الجنيه؛ الجنيه؛ 200 قرش والورقية: الجنيهين؛ الخمسة جنيه؛ العشرة جنيه؛ العشرين جنيه واخيراً الخمسين جنيه والمئة جنيه في تسارع شديد للانضمام لهذا القائمة السوداء عديمة المقابل السلعي في الاسواق) وذلك بسبب التزايد المتواصل في النسب التضخمية فأفضت هذه الحالة لخسارة الكثيرين وعلى قمتهم الحكومة والتي تتحمل مسئولية الحاصل حاضراً والذي سيحصل مستقبلاً، والخاسرون أيضاً التجار والمنتجون وكبش الفداء الأكبر تضحيةً هم الفقراء وعموم المواطنين لعجز جلهم عن الحصول على أدني متطلبات المعيشة اليومية، ويتضح ذلك جلياً من خلال التحليل والتدبر والاعتبار ببعض النماذج الواردة في الجدول أدناه لتأكيد ما ذهبنا اليه:

الجدول التالي (2) يوضح نماذج لبعض السلع الاستهلاكية وأسعارها السائدة في العام 2012م كسنة أساس ونسب التغيرات التي طرأت عليها في العامين 2014م و2018م وفي العامين 2020 و2021م بالمسببات غير المباشرة والمباشرة وذلك من خلال السياسات والقرارات الاقتصادية التي اتخذت في الفترة وأشير اليها سابقاً في صدر هذه الدراسة.

جدول رقم (2)
أسعار بعض السلع في الأعوام (2012م و2014م و2018م و2020م و2021)

الرقم	الصنف	السعر في 2012م	السعر في 2014م	%	السعر في 2018	%	السعر في 2020	%	السعر في 2021	% الزيادة التراكمية
1	اللحم البقري	12	40	333	150	1,250	400	3333	800	6666
2	لحم الضأن	20	80	400	220	1,100	550	2500	1100	5500
3	السمك	5	20	400	75	1,500	250	5000	500	10000
4	الفراخ	7	25	357	100	1,429	250	3500	800	11428
5	البيض	10	25	250	80	800	200	2000	800	8000
6	زيت الفول	3	8	267	35	1,167	240	8000	800	26666
7	العدس	7	15	214	50	714	200	2857	400	5714
8	الأرز	5	15	300	50	1,000	100	2000	300	6000
9	السكر	2	6	300	25	1,250	80	4000	300	15000
10	الحليب	2	5	250	12	600	30	1500	100	5000
11	الشاي	12	24	200	100	833	360	3000	800	6666
12	المياه الصحية	0.5	1.5	300	7	1,400	15	3000	50	10000
13	المياه الغازية	1.5	3	200	10	667	25	1666	70	4666
14	دقيق سيفا	1.5	3	200	27	1,800	85	5666	250	16666
15	الشعيرية	1	2.5	250	15	1,500	50	5000	150	15000
16	الطحنية	15	35	160	80	533	300	2000	800	5333
17	الصلصة	3	7	233	35	1,167	90	3000	300	10000
18	المربى	7	15	214	60	857	220	3142	600	8571
19	الموز	1	5	500	20	2,000	50	5000	200	20000
20	البن	10	20	100	60	600	240	2400	400	4000

المصدر: إعداد الباحث من خلال التتبع الزمني لأسعار السلع قيد الدراسة وتسجيلها للفترة (2012 - 2021).

احتوى الجدول (2) أعلاه، على 20 صنف من السلع الاستهلاكية المتعددة، وقد تم اختيارها بشكل عشوائي، بتقدير من الباحث بفرضية أنها سلع أساسية للاستهلاك العام لدى جمهور المواطنين بدون وضع معايير للاختيار.

نلاحظ من الجدول أن أسعار هذه السلع، قد زادت بنسبة كبيرة في العام 2014م والعام 2018م، مقارنة بأسعارها في العام 2012م، حيث تراوحت نسبة الزيادات في أسعارها في العام 2014م بعد قرار رفع الدعم عن الوقود في 2013م ما بين 160 ٪ كحد أدنى، إلى 500 ٪ كحد أقصى للعشرين سلعة في الجدول.

أما بعد اتخاذ قرار زيادة الدولار الجمركي في، نهاية العام 2017م فقد تراوحت إثر ذلك الزيادة في أسعار السلع قيد الدراسة في مطلع العام 2018م ما بين 533 ٪ كحد أدني و 2000 ٪ كحد أقصى، وهذا يؤكد الأثر السالب للتزايد المستمر في أسعار السلع، في فترة الدراسة، وترجع المسببات الرئيسية لهذه الزيادات إلى السياسات الاقتصادية والقرارات السابقة لها والتي أشير اليها آنفاً بالإضافة لزيادة سعر صرف إلى 47.50 جنيه للدولار في العام 2018م، أضف لذلك الإعلان عن سياسات موازنة 2020م وتطبيق قرار رفع الدعم عن الوقود تحت غطاء بيع الوقود تجارياً وتأجيل التطبيق الشامل والكامل للسياسات التي أعلن عنها ووردت بتفاصيلها في موازنة العام 2020م وقد أثرت بشكل كبير وملحوظ قبل وبعد تطبيقها على أسعار السلع عامة وزادتها جائحة كرونا سوءً فوق سوء، وأشار الجدول عاليه للآثار السالبة لعينة منها ويلاحظ أنّ أسعار هذه السلع زادت تراكمياً بنسبة كبيرة جداً في العام 2020م مقارنة بأسعارها السائدة في العام 2012م حيث بلغت في حدها الأدنى 1500٪ والحد الأعلى 8000 ٪ أي أنّ أسعارها تضاعفت 150 إلى 800 ضعف في الحدين الأدنى والأقصى على التوالي. أما بعد تطبيق قرار تعويم الجنيه في العام الجاري 2021م وتحديد مبلغ 375 جنيه للدولار الواحد وزيادة الدولار الجمركي مرتين في أقل من شهر بالإضافة لزيادة اسعار الوقود بشقيه البنزين والجازولين، أثرت كل هذه القرارات سلبياً على أسعار السلع في الاسواق وفق النماذج المحددة في الجدول حيث تراكمت الزيادات مقارنه بسعر سنة الأساس في حدها الأدنى بنسبة 4000 ٪ لسلعة البن في الجدول فكان سعر الرطل منه 10 جنيه في 2012م وبلغ 400 جنيه في مطلع العام الجاري 2021م، بينما الحد الأقصى للزيادة في الأسعار بلغ تراكمياً نسبة 30,000 ٪ لسلعة زيت الفول، حيث كان سعر اللتر في 2012م فقط 3 جنيه ارتفع إلى 900 جنيه في مطلع 2021م، فتضاعفت الأسعار في الحدين الأدنى والأعلى بقدر تراوح ما بين 400 ضعف إلى 3000 ضعف على التوالي،

حدث كل ذلك في حقيقة شبه الجمود للأجور والسكوت المطلق عنها وتجنب مجرد الحديث عن زيادتها لتحسين معايش الناس اشفاقاً بهم وتمكينهم من مجاراة الزيادات الكبيرة التي تحدث في الأسعار بمسببات السياسات، ويعلم الجميع بهذه الحقائق ومع ذلك يتم تجاهل المعالجة والإبقاء المقصود لمستويات الأجور على ما هي عليه من الثبات والتآكل المتواصل، فكيف يتمكن الناس من الحصول على متطلبات معايشهم الضرورية في حقائق الواقع المعيشي الماثل بتفاصيله، ومن المسئول عن ذلك؟.

لتنبيه جهات الاختصاص بحقائق واقع الحال نقف بالتحليل على واقع الأجور في مقابله مع تكلفة المعيشة لتوضيح الحالة المعقدة التي أعترت الناس في معايشهم، والتي تسببت فيها السياسات والقرارات الحكومية وبدون تقديم ما يصاحبها من المعالجات المناسبة للمتضررين من غالبية السكان وتأتي تفاصيل ذلك وفق ما ورد في الجدول (3):

فجوة الأجور وتكاليف المعيشة (2012-2021م)

تكاليف المعيشة تحتاج إلى مستوى أجور يتسق معها، لذا، يمكن ملاحظة فجوة العلاقة بين الجانبين اعتماداً على الحقائق الرقمية للواقع السائد للأجور عبر الزمن، ويتضح ذلك جلياً من الجدول التالي:

جدول رقم (3)
مساهمة الحد الأدنى للأجور في الإنفاق الأسري الشهري (سلة المستهلك المختارة) -القيمة بالجنيه:

العام	تكلفة المعيشة	الحد الأدنى للأجر	الحد الأدنى وتكاليف المعيشة
2012	1947	189	9.723
2013	2138	425	19.878
2014	3020	425	14.73
2015	3618	425	11.747
2016	4123	425	10.308
2017	5588	425	7.606
2018	8993	425	4.726
2019	13035	425	3.260
2020	17000	1000	17000

المصدر: المجلس الأعلى للأجور، 2018م.

يتضح من الجدول (3) أن الحد الأدنى للأجور ظل ثابتاً منذ العام 2013م، في واقع زيادات مضطردة ومتضاعفة في أسعار الاحتياجات العامة الأساسية وغير الأساسية، فانعكس كل ذلك سلباً على تكاليف المعيشة منذ العام 2014م حتى وصلت في العام 2018م إلى أقل من 5 ٪، وتدنت بقدر أكبر إلى 3.26 ٪ في العام 2019م(15)، بالرغم من الزيادة التي تمت في الأجور، وأصبحت وهمية بسبب التضخم، وتؤكدها نتائج عينة السلع في الدراسة فزادت أسعارها تراكمياً بنسبة 1500 ٪ كحد أدنى و8000 ٪ كحد أعلى، بينما كل الزيادات التي تمت في الأجور منذ العام 2014م إلى العام 2019م، واستمرت على ما هي عليه حتي إبريل الجاري من العام الحالي 2021م وبدون أي زيادات رغم التعقيدات المتسبب فيها بقرارات التحرير في العام 2020م ومطلع العام الحالي 2021م مع العلم أنّ كل الزيادات السابقة التي تمت في الأجور خلال الفترات السابقة، لم تتجاوز في المتوسط نسبة 50 ٪ من أصل الأجر الشامل الذي يتحصل عليه كل العاملين بالدولة حسب درجاتهم، بمعنى آخر وأكثر وضوحاً، إنّ أجور العاملين في الدولة للفترة من 2013م للعام 2020م حسب إفادة المجلس الأعلى للأجور، تم زيادتها بقدر يعادل فقط نصف ضعفها تقريباً أو بتعبير أدق (50 ٪) واستمرت على ذلك في العام الجاري 2021م، بينما أسعار السلع المتعددة في الأسواق لتلك الفترة

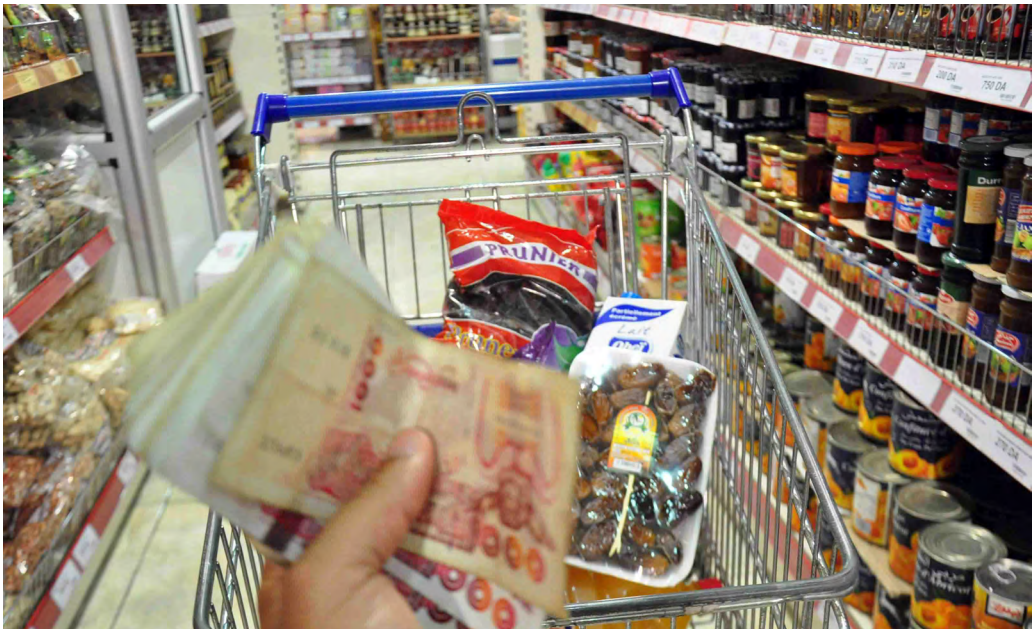

قد زادت بقدر بلغ 150 مرة (150 ضعف) كحد أدنى لبعض السلع مقارنة بأسعارها التي كانت عليها في العام 2012م، وكحد أقصى 800 مرة (800 ضعف) في أسعار بعضها الآخر كما أشار حقائق التحليل وهذه الزيادة في الأجور تعادل كتكلفة معيشة في نسب الزيادات التراكمية التي حدثت في الأسعار في حدها الأدنى والأقصى 3.3 ٪ و0.88 ٪ على التوالي، أما بعد تعويم الجنيه والقرارات الأخرى التي أشير إليها واتخذت في العام الجاري 2021م زادت بموجبها الاسعار للمجموعة المحددة في الدراسة كما في الجدول(3)، لذا، فإن الأجور السائدة حالياً تغطي كتكلفة معيشة في الحد الأدنى لزيادة الأسعار بعد التعويم من قدر الكميات التي كانت تشتريها في العام 2012م كمية بسيط جداً تعادل فقط (01 ٪) في الحد الأدنى بينما في الحد الأقصى تعادل الكمية قدر يساوي فقط (0.016 ٪) أي بمعني آخر فإن فجوة المعيشة غير المغطاة بالدخل الحالي كقوة شرائية نتيجة التضخم المتزايد عبر السنين تعادل 99.99 ٪ و 99.84 ٪ على التوالي في الحدين الأدنى والأقصى بالأسعار السائدة حالياً بفعل السياسات مقارنة بمقابل أسعار السائدة في العام 2012م كسنة أساس، وذلك في واقع الأجور الثابتة وبالذات لمحدودي الدخل من المنتسبين للخدمة العامة فكيف يتسنى تحقيق الانطلاقة التنموية للاقتصاد القومي ومعالجة مشاكله الماثلة وهذا هي الحالة المعيشية البائسة للقوى العاملة والتي ينتظر منها زيادة الإنتاج والإنتاجية لإيجاد معالجة حقيقة وجذرية للمشكلة الاقتصادية باعتبار القوة العاملة الدينامو المحرك للاقتصاد؟...

باختصار فإن الوضع الاقتصادي الحالي يمثل وضعاً غاية في السوء والخطورة وينذر بكارثة مجتمعية وانهيار اقتصادي شامل ووشيك الحدوث نتيجة التصاعد الشهري لمعدلات التضخم والتزايد المضطرد لأسعار السلع والخدمات وعدم تقديم معالجات واقعية وحقيقة لمعايشة المواطنين لتتناسب مع الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والسائدة بسوئها حالياً، فالمعالجات المرتجاة والواجب انفذها كحق إنساني وقانوني ينبغي أن تكون في جانب الزيادة المناسبة لأجور العاملين وبعجلة دون إبطاء بالإضافة لتقديم الدعم المباشر للأسر الفقيرة وبحسابات غاية في الدقة لا مجرد تقديرات رقيمة للشهر لا تشبع جوع البطون من الخبز الحافي والتي تدفع في برنامج أثمرت (5 دولار شهرياً) في حقيقة أن البرنامج مرتبط بمبلغ كلي (820 مليون دولار) وبقيد زمني وغير مستمر والمبلغ المخصص منه كدعم نقدي للفرد غاية في التواضع وغير مناسب ومنطقي مقارنة بتعقيدات الحالة المعيشية غير العادية والتي تسببت فيها القرارات الحكومية فهل ينتظر ويتوقع أن تحل هذه التعقيدات تلقائياً وبدون تدخل

فاعل من صانعي المشكلة؟؟؟ (فمبلغ الدعم النقدي المشار اليه يعادل بالسعر الجاري أقل من الفين جنيه) وهي لا تكفي لشراء الخبز لأسرة متوسطة تتكون من 5 أفراد ولمدة خمسة أيام متتالية، لذلك لابد من تقديم معالجات حقيقية تجسر الهوة ما بين الدخل وتكلفة المعيشة وفق الأسعار السائدة في السوق حاضراً والمتوقعة زيادتها بقدر أكبر في المستقبل القريب والبعيد بمسببات السياسات والقرارات التي طبقت في فترة الدراسة (2012-2021) وتم الوقوف تحليلاً على مترتباتها عاليه، فالتركيز على معالجة عجز الموازنة وأغفال معالجة الجوانب المعيشية للناس بتقديم أجر مجزي وفاعل ودعم نقدي يتناسب مع الارتفاع في المستوي العام للأسعار، فمن المستحيل ان نطلب من الناس القيام بأفعال خارقة للتكيف تلقائياً مع الأحوال المعيشية السائدة والمتسبب في غلائها الفاحش والذي تجاوز بأضعاف دخولهم وقوتها الشرائية، فالتركيز فقط على معالجة الاختلالات الهيكلية وعجز الموازنات السنوية كضرورة حتمية وكفرضية لصحة تصحيح المسار الاقتصادي لتحقيق الانطلاقة التنموية بدون أن تصحبها المعالجات الحقيقية والواقعية للمشكلات المتسبب فيها وأفضت إلى تضييق معايش الناس، إنه لأمر لا يستقيم عدلاً، فالاقتصاد بكلياته هو من المواطنين وإدارته يجب أن تكون لأجلهم وبهم، ولا ينبغي تناسيهم وإخراجهم من منظومة الحسابات الدقيقة للمترتبات الإيجابية والسلبية للسياسات والقرارات الاقتصادية والاكتفاء فقط بتقديم معالجات نقدية اسمية ومادية رمزية، وتركهم يواجهون سوء الأحوال المتسبب فيها بهذه السياسات والقرارات وهو ما عليه الواقع حالياً، لذا فالسؤال المنطقي، لمصلحة من إذن يدار الاقتصاد ان لم يكون لمصلحة البلد ومنفعة الغالبية من السكان من جمهور المواطنين والذين يمثلون قطب الرحي الذي يجب أن يدور حوله النشاط الاقتصادي بكلياته وتفاصيله؟

عليه، ومن أجل الحصول على نتائج إيجابية مختلفة عن الحالة الماثلة لابد من اتخاذ قرارات ووضع سياسات مختلفة، وإلا فإن أمل الانتظار توقعاً لتحسن الأداء الاقتصادي وانتقال الأحوال المعيشية إلى الأحسن بإصرار الاستمرار في تكرار التجريب للمجرب من ذات سياسات التحرير بنتائجها السالبة عبر الزمن، وفق ما تبين من التحليل ومن حقائق الواقع المعاش من قبل الجميع، سيكون ذلك ضرباً من المستحيل الذي لا يرجى تحقيقه بأمل الحصول على الجديد بلا عمل جديد.

فهل يستوي منطقاً وعدلاً استمرار هذه الاوضاع الاقتصادية المتردية والاصرار على المضي قدماً في تنفيذ مسبباتها من السياسات والقرارات؟ مع أن نتائجها الملموسة تخدم فقط مصالح القلة من

المقتدرين مالياً بالداخل وهي فئة لا تتعدي نسبتها 5 ٪ من سكان البلاد بجانب ذلك تخدم أيضاً هذه السياسات مصالح من يحصلون على اجورهم بالعملات الحرة داخلياً وخارجياً من المواطنين او من الأجانب؟... الاجابة قطعاً وبعقلانية لا مغلظة، فالمترتبات السالبة للأحوال الماثلة حاضراً بإفرازاتها السالبة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية تعتبر مبررات كافية لاتخاذ قرارات اقتصادية جريئة ومتفردة توقف هذا التدهور الكارثي في الحياة العامة في السودان وذلك بالإلغاء العاجل لسياسة التحرير والاتجاه إلى تطبيق الاقتصاد الاجتماعي والبدائل الوطنية والتي نقدم مقترح لنموذج متكامل لها بالاعتماد على الذات؟ فالوضع الاقتصادي الحالي يعتبر وضعاً غير عادي لذا فمعالجته ينبغي أن تكون بقرارات غير عادية من أجل إحداث الاختراق والمعالجة الجذرية والعاجلة لمشكلاته والتي يتطلع الجميع بمرارات الصبر انتظارها.

اختبار الفرضية

لاختبار فرضية الدراسة اعتماداً على بيانات الجداول (1و2) الواردة بتحليلاتها التفصيلية في المتن، فقد بينت بوضوح التأثيرات السالبة التي انعكست على الأداء الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية بنتائجها السلبية في الاتجاه العام للحركة الاقتصادية طيلة السنين المحددة للدراسة وذلك بمسببات قرارات التحرير التي اتخذت ونفذت في الفترة، عليه، نخلص من خلالها إلى صحة وإيجابية الفرضية التي وردت في جزئية المنهجية في صدر الدراسة بإنّ التضخم ظاهرة مفتعلة ومتسبب فيها، وبالتالي تقبل الفرضية استناداً على نتائج التحليل المدعمة بالمعلومات الإحصائية للنتائج السلبية للمؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك بالرجوع للجداول 1 و 2، والتي توضح بجلاء حدوثها بمسببات قرارات التحرير وقد أفضت في إطارها التجميعي الكلي إلى النسب المتصاعدة لمعدلات التضخم كما ورد عاليه، لذا، فلا ضرورة لتكرار الإشارة لتفاصيل المعلومات الإحصائية لاختبار فرضية الدراسة ونكتفي هنا فقط بالتذكير بنتائج التحليل والتي تؤكد إثباتها.

الخاتمة

كخاتمة لهذه الدراسة نحسب أنها قد حققت أهدافها وتحققت من فرضيتها ونأمل ان تكون ذات نفع تبين معالم الطريق لمتطلبات الاتجاهات الإيجابية للسياسات الاقتصادية الفاعلة وبذلك فتحت الدراسة الباب واسعاً لمزيد الجديد، ومن منصتها ندعو جمهور الخلص من الباحثين بالوقوف علي مكتوب هذا السفر بالقدح والمدح كما يرون من زواياهم البحثية التخصصية بغية تقديم إضافات وإضاءات أخرى في هذا الموضوع الهام وبوطنية خالصة وصولاً للمساهمات المعرفية والبحثية الحقيقية بعيداً عن ميول الأنفس وحظوظ الذات لتقديم ما يعين علي إصلاح الأحوال الاقتصادية للبلاد وتحسين معايش العباد عاجلاً غير آجل.

عليه، نأمل حوراً منطقياً وعلمياً وفق دراسات وبحوث عميقة من المناصرين والمعترضين على السياسات الاقتصادية الماثلة وبخاصة القائمين على الشأن الاقتصادي وأهل التخصص والجماهير عامة بعيداً عن الكلام الإنشائي وأغطية السياسة وذلك من أجل الوقوف على حقيقة الواقع الذي غدا اليه الحال حالياً من أجل استدراك المنتظر منه مستقبلاً في الاتجاهين السلبي والايجابي، فالصالحات من الأعمال تقاس عند العليم بخالص حسن النيات، وهذا مختصر المفيد لخلاصة رؤيتي العلمية المحضة كباحث بنتائجها ومقترحاتها الواردة أدناه.

.... والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل...

النتائج والتوصيات

أ- النتائج

1/ ظاهرة التضخم في السودان ظاهرة غير سلوكية (مفتعلة) بمسببات وليست نتيجة أسباب ومنها، النقل البرى، ضعف القدرات الإنتاجية، ضعف التخطيط الاقتصادي، سياسة التحرير الاقتصادي، المضاربات والاحتكارات والوسطاء، الاتجاهات غير الإنتاجية لجلّ الاستثمارات الوطنية والأجنبية، عدم الاستقرار الأمني، قرارات السياسات المالية والنقدية والمتمثلة في تعويم الجنيه وزيادات الوقود والدولار الجمركي.

2/ التذبذب والتراجع الكبير في أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في فترة الدراسة حيث تدهورت العملة الوطنية وسعر صرفها الرسمي من 3.50 جنيه للدولار في 2012م إلى 55 جنيه للدولار في العام 2020م أي تضاعف سعر الصرف 15 مرة بمعدل زيادة بلغ 1500 ٪، وأخيراً في فبراير من العام الجاري2021م تم تعويم الجنيه وحدد سعر الصرف للدولار بمبلغ 375 جنيه أي زاد بأكثر من 6 أضعاف وخفض بذلك الجنيه بنسبة تجاوزت 80 ٪ وهذا السعر الرسمي المعلن يقارب تقريباً السعر الموازي السائدة حينها فالسعر الموازي والذي كان 5.50 جنيه للدولار في العام 2012م، بلغ أكثر من 400 جنيه للدولار في العام 2021م وبذلك تضاعف بأكثر من 25 مرة بمعدل زيادة بلغت 2500 ٪، في الجانب الآخر زادت الكتلة النقدية من 58.663 مليون جنيه في العام 2012م الي 1.551.6 مليون جنيه في العام الجاري، 2021م أي تضاعفت بأكثر من 26 مرة، فأنعكس ذلك في جانب التضخم حيث زاد من 35.6 ٪ في العام 2012م الي 341.78 ٪ في مارس الماضي 2021م بزيادة بلغت أكثر من 5 أضعاف. أخيراً تجمعت كتلة هذا التأثير وانعكست سلباً على الأداء في معدل النمو السنوي، حيث كان في الفترة من 2012م حتى نهاية العام 2017م في اتجاه التذبذب ما بين الزيادة والنقصان ولكن بمعدل موجب رغم أنّ الزيادة في حقيقتها تضخمية بالمؤشرات المذكورة، لكن في العام 2018م والعام 2019م انتقل معدل الأداء سالباً وبلغ - 2.3 ٪ و - 1.3 ٪ في العامين على التوالي وتواصل في نفس الاتجاه السالب في العام 2020م حيث بلغ -4.9 وتشير كل مقدمات المؤشرات بأن نتيجة الأداء التنموي للعام الحالي 2021م في نهايته أيضاً ستكون سالبة بأسواء من السابق بناءً على تقديرات الموازنة السنوية المجازة.

3/ تدهور الجنيه وفقدانه لقدر كبير من قوته الشرائية فأصبح الحد الأدنى للقوة الشرائية للجنيه لجلّ السلع إلا القليل منها مبلغ 50 جنيه، وهي سقف الحد الأدنى للزيادات التي تحدث في الأسعار وتنعكس في المعدلات المتصاعدة للتضخم.

4/ الزيادة التي حدثت في الأجور والمرتب الأساسي للقطاعات المتعددة لم تتجاوز في فترة الدراسة 50 ٪ ما يعنى عدم وجود نسب وتناسب مطلقاً ما بين الزيادة في الأجر الأساسي والزيادة التي طرأت وبعشرات الأضعاف في أسعار السلع والخدمات عامة، والتي تراوحت ما بين 160 ٪ في العام 2012م إلى 30000 ٪ في العام 2021م أي أن أسعار السلع تضاعفت 16 ضعف كحد أدني إلى 3000 ضعف كحد أقصى في فترة الدراسة.

ب- التوصيات

1/ وضع معالجات حسابية عاجلة للمتطلبات المعيشية لمحدودي الدخل ومتلقي الأجور والمرتبات بما يتوافق مع حجم الضرر الواقع عليهم جراء المترتبات السالبة من قرارات التحرير السابقة والقرارات الاخير من تعويم للجنيه وزيادة الدولار الجمركي والوقود بشقيه البنزين والجازولين.

2/ اتخاذ قرارات عاجلة بإزالة المسببات الرئيسة للتضخم في السودان بوضع خطه دقيقة لمعالجة المسببات والمترتبات السالبة للظاهرة.

3/ وضع ضوابط لمحاربة الاستثمارات الأجنبية الهامشية والضارة بالحركة الإنتاجية الحقيقية الدافعة للتنمية الاقتصادية.

4/ وضع برنامج إسعافي متكامل وعاجل لمعالجة إفرازات التحرير في الواقع المعيشي للمواطنين بتوفير السلع الأساسية وضبط الأسواق بوضع سقف للأرباح المتسقة مع تكاليف السلع المستوردة والمحلية بجانب محاربة الوسطاء والسماسرة وتجار العملة لضمان استقرار الأسعار وصولاً للاستقرار الاقتصادي وتهيئة البيئة للانطلاقة التنموية والتي ينبغي أن يكون للقطاع الحكومي الدور الريادي والسيادي في كل مجالاتها وقطاعاتها عبر منظومة نظام اقتصادي سوداني جديد للتخطيط لعملية الإحلال والابدال لسياسة التحرير الاقتصادي ببديل وطني ويوجد مقترح بديل للتحرير مقدم من الباحث فهو في تفاصيله متوازن في منظومته بتشكيلة تجمع ما بين القطاع العام والخاص والمسنود بالتشاركي الاستثماري، الجماهيري التعاوني بجانب الخدمي الاجتماعي ويمكن عرض تفاصيل المقترح حال طلبه دفعاً لمسيرة التنمية الشاملة في البلاد.

المراجع

1/ بنك السودان المركزي، التقارير السنوية 2012-2019، الخرطوم، 2021م.
2/ تقارير وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي الموازنات السنوية للفترة (2013-2021).
3/ علي فاطن الونداوي، التضخم السلوكي، الخرطوم، 2014م.

المراجع الإنجليزية

4– Evan J.Douglas, Managerial Economics: Theory Practice and problem, Gliffs, new Jersey, U.S.A 1983
5- Modern economic theory Kewal Krishan Dewett And, Adarsh Chand, Shyam Lal charitable Trust, New Delhi, 1984

6/ قاسم الفكي علي، الأداء الإنتاجي للاقتصاد السوداني وبدائل المعالجات، الملتقى الاقتصادي الثاني، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي الاتحادية، الخرطوم، 2013م.
7/ قاسم الفكي علي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على القطاعات الإنتاجية – مجلة التنوير، العدد العاشر، الخرطوم،2011م.
8/ تقارير وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، للفترة -2012 2020 وموازنة العام 2021م.
9/ العرض الاقتصادي لوزارة المالية من 2013م إلى 2017م. الخرطوم، 2021م.
10/ الجهاز المركزي للإحصاء النشرة الشهرية -2013 2021م، الخرطوم، 2021م.
11/ وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وبنك السودان المركزي الخرطوم، 2021م.
12/ التقارير السنوية لبنك السودان المركزي مصدر سابق، الخرطوم؛2021م.
13/ هيئة الجمارك السودانية، الخرطوم، 2021م.
14/ الجهاز المركزي للإحصاء، المصدر السابق، الخرطوم 2021م.
15/ المجلس الأعلى للأجور، الخرطوم، 2019م.

د. قاسم الفكي علي جاد الله

- يعمل حالياً استاذ مشارك- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية – قسم الاقتصاد التطبيقي منذ العام 2000م.
- المؤهلات الاكاديمية: دكتوراة الاقتصاد التنموي (بونا-الهند1999-م)، ماجستير الاقتصاد 1992م، ماجستير التخطيط التنموي والإدارة 1995م، الدبلوم فوق الجامعي في المصارف 1993م، بكالريوس الإقتصاد 1990م.
- مؤسس لقسم الاقتصاد التطبيقي بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ورئيساً له (2000 - 2005).
- مشارك في التدريس والاشراف على بحوث الدكتوراة ومقوم خارجي وممتحن خارجي وداخلي لبحوث الدكتوراة والماجستير في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وبعض الجامعات السودانية الأخرى، وقد حصل تحت إشرافي على درجة الدكتوراة والماجستير عدد مقدر من الدارسين (سودانيين وأجانب).
- مدير تنفيذي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2006م.
- مدير إدارة الإستثمار – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م.
- عضو لجنة تاسيس كلية التجارة والاقتصاد جامعة الدلنج- كلية الإقتصاد بجامعة بن سيناء، كلية الإقتصاد بكلية الامام الهادي الجامعية.
- عضو مجلس جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - (2012-2016).
- عضو فاعل في العمل الطوعي لخدمة المجتمع، وعضو مؤسس لعدد من المنظمات الطوعية.
- عضوية عدة لجان في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.
- المساهمة في إعداد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الهند للعام 1997م.
- تدريب عدد من مدراء الإدارات في منهجية التخطيط لإعداد الخطة الاستراتيجية لبنك البركة السوداني لعام 2005م وصندوق رعاية الطلاب 2011م.
- إعد عدة دراسات جدوى للمشروعات الإستثمارية بجامعة السودان والمشروعات الإستثمارية للقطاع الخاص في المجالين الإنتاجي والخدمي.
- مدرب معتمد لعدد من مراكز التدريب المحلية في المركز والولايات.
- رئيس لجنة دراسة صغار ومتوسطي المنتجين في مجال صناعة الجلود في السودان بتمويل من معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية التابع للاتحاد الإفريقي، أثيوبيا- 2020م.
- نشر عدة بحوث وأوراق علمية في دوريات محكمة محلياً وخارجياً باللغة العربية والإنجليزية ومنها على سبيل المثال:
- نقل التقانة بين الدول النامية بإشارة خاصة للهند والسودان - معهد الدراسات الإفريقية والاسيوية - جامعة الخرطوم 2004م (باللغة الانجليزية).
- أثر تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان على القطاعات الإنتاجية، مجلة التنوير 2012م.
- دور التمويل الأصغر في تشغيل الخريجين : دراسة حالة حاضنات الأعمال، بجامعة السودان (2010 – 2012م) ، جامعة كركوك- العراق، 2020م.
- دور مشروعات التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر بولاية جنوب دافور، دراسة حالة لبعض مؤسسات التمويل الأصغر المصرفية وغير المصرفية بالولاية (2000-2015)
- اثر معوقات تجارة الحدود علي التنمية الإقتصادية في السودان : دراسة حالة ولايات دارفور.